



## المرأة محركاً لدفع التنمية الزراعية إلى الأمام

جاكلين أنشبي، ماريان هارتل، إيانا لامبرو، غونار لارسن، آنيلا لبوك، ابيجا بهو وكاترين راغاسا

يُبين تقرير عن التنمية في العالم لعام 2008 بعنوان الزراعة من أجل التنمية أن الزراعة مصدر أساسي للرزق للنساء في العديد من البلدان النامية، وسبيل رئيسي للخلاص من براثن الفقر.<sup>1</sup> ويبيّن التقرير أيضاً أن النساء في العديد من المجتمعات الريفية يعانين بوجه خاص من نقص إمكانات الوصول إلى المدخلات والموارد الإنتاجية والخدمات كما أنهن يعانين أيضاً من نقص الحوافز التي تجعلهن يقبلن على الاستثمار نظراً لأنهن أشد ضعفاً وأكثر تعرضاً نسبياً للمخاطر بسبب قلة ما يملكن من أصول، إضافة إلى أنه ما أن يصبح موقعهن في سلسلة القيمة مجزياً تجارياً، إلا ويستولي عليه الرجال. ويستخدم كتاب مصادر قضايا الجنسين في الزراعة القرائن التجريبية ليؤثر على صياغة السياسات وتصميم البرامج.<sup>2</sup> وهو يزود أصحاب القرار والممارسين بإرشادات عملية، ليس فقد فيما يخص طرق تجنب مزالق التخطيط الحيادي من حيث قضايا الجنسين، بل فيما يخص أيضاً طرق استغلال القدرة الاستثمارية للمزارعات على الإنتاج والحد من الفقر.



تؤدي النساء دوراً أساسياً في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، لا سيما منها بلدان الدخل المنخفض التي تمثل الزراعة فيها وسطياً 32 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتي يعيش ويعمل نحو 70 في المائة من فقرائها في المناطق الريفية. وتشكل النساء في هذه البلدان أغلبية قوة العمل الزراعية، وهن اللاتي ينتجن معظم الأغذية التي تستهلك محلياً. ويعتبر الإنتاج الزراعي في هذه البلدان — التي تضم تقريباً كل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء — محرك النمو الاقتصادي، وقاعدة معظم سبل المعيشة الريفية، مما يجعلهن عوامل أساسية في التنمية الاقتصادية بل وعناصر رئيسية في تحقيق الأمن الغذائي والرفاه الأسري في المناطق الريفية.

لا نستطيع بعد الآن تحمّل تكلفة الفرص التي يفرضها التفاوت بين الجنسين في التنمية الزراعية، كذلك لا تستطيع المرأة أن تتحملها

الإمائية الرسمية الموجهة للزراعة. ووضعاً للأمور في سياقها، نذكر أن التقرير عن التنمية في العالم لعام 2008 المعنون الزراعة من أجل التنمية، يبين أن البرامج والمشاريع الزراعية لا تمثل سوى 4 في المائة من المساعدة الإيمائية الرسمية، و4 في المائة من الإنفاق العام في أفريقيا جنوب الصحراء، التي تشكل الزراعة فيها مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي.

لهذا يتعين منطقياً أن يكون تعزيز إنتاجية النساء وتمكينهن اقتصادياً من أولويات البرامج والسياسات الزراعية الرامية إلى النهوض بالتنمية الزراعية. وما يبرر هذه الأولوية هو أهمية إنتاج المرأة الزراعي، كمحرك للنمو الاقتصادي، ومصدر للرزق في المناطق الريفية، وعامل للحد من الفقر. وليس في كل هذا ما هو جديد على العاملين في مجال التنمية، العارفين بأمور تحليل قضايا التمايز بين الجنسين، وتطبيقاتها في رسم السياسات، وتصميم البرامج. فالتحليلات المدرجة في كتاب مصادر قضايا الجنسين في الزراعة الصادر مؤخراً، تشير إلى أن قضايا التمايز بين الجنسين لا ترد صراحة إلا في أقل من 10 في المائة من المساعدة

## التمن الغالي

يشير كتاب المصادر أيضاً إلى الخسائر الفادحة الناجمة عن هدر فرص تعزيز الإنتاج والدخل الزراعيين بسبب إهمال قضايا التمايز بين الجنسين. وهذه الخسائر هي هدر لفرص لا وسع لأقل البلدان نمواً بهدرها.

- أتيح للنساء والرجال في غانا أن ينعموا بالمساواة في الحقوق الخاصة بالأراضي وبضمان حياتها لزيادة استخدام النساء للأسمدة، وتضاعفت تقريباً الأرباح التي تجنى من الهكتار الواحد
- تدل الدراسات التي أجريت في هندوراس، ونيبال، والفلبين، ورواندا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، على أن إشراك النساء في تصميم التقنيات الجديدة، مثل أصناف المحاصيل والآليات الصغيرة والأدوات الزراعية واختبارها ميدانياً، يسرع اعتماد الابتكارات ويعزز الإنتاج والدخل
- يحتاج التقدم المحرز في مجالي صحة الطفل والتغذية في كوت ديفوار الذي تحققه زيادة في دخل المرأة الواحدة قدرها 10 دولارات أمريكية، إلى زيادة في دخل الرجل قدرها 110 دولارات
- في بوركينا فاسو، وكينيا، وتنزانيا، يؤدي تزويد صاحبات المشاريع الفردية بنفس المدخلات وفرص التعليم التي تقدم للرجال إلى زيادة في الأعمال قد تتراوح بين 10 و20 في المائة
- وفي بوركينا فاسو، وكينيا، وتنزانيا، وزامبيا، يمكن أن يفضي توزيع الأراضي والعمالة ورأس المال (هما في ذلك الأسمدة)، بالمساواة على النساء والرجال، إلى زيادة في الإنتاج قد تتراوح بين 10 و20 في المائة

## السياق المتغير

مع أن الأزمة العالمية الجارية بشأن أسعار الأغذية قد أعادت تركيز الانتباه الدولي على أهمية الاستثمار في الزراعة، فإن الأمن الغذائي والتغذوي لا يمكن أن يتحققا في غياب المساواة بين الجنسين، فالتباين بين الجنسين يشكل تهديداً خطيراً بتقويض قدرة المرأة على القيام بدور المحرك للنمو الاقتصادي، ويجردها من إمكانية القيام بدورها كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي والرفاه الأسري. وإن إهمال المتغيرات الخاصة بقضايا التمايز بين الجنسين في السياسات والتدخلات الزراعية، سيشكل أكثر من

مجرد تكاليف فرص ضائعة — بل إنه سيضر بالمرأة. فالنساء في أطر ريفية عديدة غالباً ما يئنن بأعباء المهام المتعددة الملقاه على عاتقهن، مثل الإنتاج وجلب المياه، وجمع خشب الوقود، والعناية بالأطفال والمرضى والمسنين. وكثيراً ما تعاني المناطق التي شهدت هجرة واسعة النطاق للذكور إلى المدن من نقص مزمن في العمالة و تعاني منها أيضاً المناطق التي تأثر جل الجيل المنتج منها من فيروس العوز المناعي البشري و مرض الإيدز. وخصوصاً في المناطق التي ينتشر فيها الإيدز بمعدلات عالية نجد أن متطلبات العمل المتزايدة تقع على عاتق نساء يتقدم بهن العمر. وينطوي إهمال تحليل التمايز بين الجنسين في هذه الأوضاع على خطر زيادة أعباء العمل المطلوبة من نساء هن أصلاً مرهقات بالعمل، وتقويض فعالية الأدوار الحيوية التي يضطلعن بها. ويؤدي عدم امتلاك النساء للأصول إلى زيادة ضعفهن أمام ارتفاع أسعار الأغذية وتغير المناخ وتراجع الغابات ويفضي إلى عواقب خطيرة تتمثل في زيادة الوقت الذي يتوجب عليهن إنفاقه في جمع خشب الوقود وجلب المياه.

يتغير الطلب على السلع الزراعية على نحو سريع، مما يخلق فرصاً جديدة للمنتجين من الرجال والنساء على حد سواء. فتزايد الطلب على المنتجات عالية القيمة والتقدم المنجز في ميدان التكنولوجيا الزراعية أخذاً يغيران ما ينتج وطريقة إنتاجه ومن يقوم بإنتاجه. وإن إخفاق الابتكارات والاختراقات الماضية في جلب منفعة متساوية للرجال والنساء قد جعلت العديد من العاملين في الشأن الإيمائي يشعرون بأن ثمة فرصاً قد هُدرت وبأنه من الضروري التصميم على انتهاز الفرص التي توفرها التكنولوجيا واتجاهات السوق اليوم من أجل تصحيح الوضع الموروث. ولعل هذه الفرص تشكل مداخل لمعالجة الفروقات بين الجنسين ولتتمكين المرأة. إلا أن هذه المداخل لن تستغل كما ينبغي إلا إذا تم الاضطلاع بعمليات تحليل دقيق لقضايا التمايز بين الجنسين كقيلة بإعطائنا أكمل صورة ممكنة عن الأوضاع العملية التي تواجهها المرأة.

## التحديات القائمة والفرص المتاحة

يشكل انعدام المساواة بين الرجال والنساء في حقوق الأراضي مسألة تتطلب التحليل على سبيل الأولوية، نظراً لما يسببه هذا الانعدام من تباين في حوافز النساء والرجال على الاستثمار في المدخلات، وعلى إدارة الموارد الطبيعية التي يعتمد الإنتاج

النساء، قدرتهن الواقعية على الإنفاق. فالعديد من التقنيات التي تقتصد بالعمالة، وتعزز الإنتاجية، لا تكون مناسبة، لأن النساء إما لا يستطعن شراءها، أو لا يملكن القدرة على تشغيلها. ففي أفريقيا يمكن لمسلفة يجرها حمار أن تخفض الوقت المطلوب لنزع الأعشاب الضارة بين المحاصيل إلى النصف، إلا أن النساء لا يملكن المال لشراء معدات جديدة والرجال لا يريدون صرف المال في وقت تتوافر فيه عمالة يدوية نسائية بالمجان. وبوسع العربة اليدوية أن تخفض الوقت الذي ينفق في نقل المياه بنسبة 60 في المائة، إلا أن وزنها وحجمها يجعلانها صعبة الاستعمال لدى معظم النساء في أفريقيا. وفي نيجيريا، تخفض بشارة الجذور الوقت المطلوب لبشر وسحق جذور الغباري من يوم كامل إلى 15 دقيقة ولكن النساء لا يستطعن شراء البشارة لذلك يفقدن قدرتهن على التحكم بالأرباح التي تجنى من عمليات البشر والسحق. وفي أفريقيا الغربية أمكن بفضل فرن تدخين محسن خفض الوقت الذي تحتاجه النساء لمعالجة الأسماك بنسبة 60 في المائة إلا أن ازدياد الأرباح جعل الرجال يتولون تدخين الأسماك، بدلاً من النساء. وقد استخدم الرجال العربات التي تجرها الحمير التي وزعت عليهم في جنوب أفريقيا، لجمع الأخشاب وبيعها في المناطق القريبة من أحيائهم، تاركين النساء تقطع مسافات أطول للحصول على خشب الوقود للأغراض المنزلية. ولو أن النساء استشرن لإبداء الرأي في التقنيات الجديدة لقلت فرص حدوث ما حدث. ثم إن من شأن استشارة النساء حول تصميم تقنية جديدة أن يجعل تطوير التقنية عملية قائمة على الطلب، وأن يعزز فرص اعتمادها.

ثمة أمور أخرى ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، منها الوقت المتاح للمرأة وقدرتها على الحركة. فبعض المنتجات مثل الأسمدة ينبغي توضعها في وحدات تستطيع المرأة، ولا سيما المرأة في المناطق النائية، نقلها. وهناك منتجات أخرى مثل نظم مكافحة الآفات التي ينبغي أن تصمم بشكل يراعي حدود الوقت المتاح للمرأة. وعلى الخدمات الخارجية والإرشادية التي ترغب في تعميم معلومات كتابية أن تأخذ في حسابها انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث في العديد من المجتمعات الريفية. كثيراً ما تضطلع النساء بالمسؤولية الرئيسية عن إدارة الحيوانات الصغيرة، وتوفير الرعاية الصحية الحيوانية. وينبغي لبرامج الإرشاد أن تأخذ هذا في اعتبارها عند تصميمها برامج للتأمين على الحيوانات وتلقيحها وتوليدها. ومن المعروف أن الأمراض

الزراعي عليها إدارة مستدامة. وينطوي انعدام المساواة هذا أيضاً على مخاطر مختلفة. فلحقوق الأراضي وضمان حيازتها دور عملي هام في تحديد توقعات الناس من العوائد التي يمكن أن تحققها الاستثمارات والأنشطة. وتتفاقم المشكلة بالنسبة للنساء بسبب احتمال أن يستولي أفراد العائلة الذكور على النشاط الذي تبدو امرأة ما أن يصبح مجزياً تجارياً. ما هي الاستثمارات والأنشطة التي يحتمل أن تدرّ عوائد وما هي العوائد التي يمكن أن تطمئن النساء إلى أن الرجال لن يستولوا عليها؟ تفضي حقوق الملكية الواهنة إلى قرارات دون المطلوب، وإلى فرص ضائعة لرفع الإنتاج. ثم إنها تشكل قيوداً خطيرة تحد كثيراً من قدرة المرأة على المشاركة في العمل الجماعي. وكثيراً ما يشترط للانضمام إلى رابطات مستخدمي المياه، ومنظمات المنتجين الائتمانية، ومجموعات إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، أن يكون الشخص متمتعاً بحقوق أراضٍ مضمونة، مما يعني عملياً استبعاد النساء. لهذا ينبغي، عند منح صكوك ملكية الأراضي، الذي كثيراً ما يشكل عنصراً من عناصر برامج إدارة الري والموارد الطبيعية، مراعاة المعوقات العملية التي تواجهها النساء في ممارسة حقوقهن.

ففي بوليفيا ونيكاراغوا مثلاً، تبين أن منح صكوك ملكية الأراضي لرب العائلة، بدلاً من الزوجين معاً، يجرّد النساء من حقهن المعتاد في الوصول إلى الأراضي.

ومن الأهمية بمكان أن تكون الابتكارات والتقنيات مناسبة، لأن للنساء احتياجات وقدرات ومهارات مختلفة عن الرجال، وهن يحتجن إلى تقنيات مختلفة على مدى القطاعات الزراعية الفرعية. فزيادة الإنتاجية عن طريق إدخال أصناف محصولية محسنة يتطلب اعتماد هذه الأصناف. ولا بد من ملاحظة أن الإنتاجية ليست المعيار الوحيد الذي يفكر فيه المنتج، عندما يقرر اعتماد صنف جديد أولاً. وكثيراً ما يمتنع المزارعون عن المجازفة باعتماد محصول غير معروف لديهم. أما المزارعات فيتجنبن المخاطرة أكثر من الرجال، لأنهن أكثر هشاشة أمام عواقب إخفاق المحاصيل. وكثيراً ما تكون العوامل المحددة لدى النساء تفضيلهن للخصائص المتعددة، مثل توافر النكهة والصلابة وسهولة التجهيز واستقرار الغلة، مما يجعل من الضروري بشكل خاص التشاور معهن لفهم الأسباب المختلفة التي تدعوهم إلى اتخاذ قرارات الإنتاج التي يتخذون.

وثمة اعتبار حيوي آخر هو تباين الدخل بين الرجال والنساء، الذي يتطلب أن يراعي الداعون إلى اعتماد تقنيات جديدة في صفوف

**تكمن جذور الفقر الريفي في انعدام التوازن بين ما تفعله النساء وما تملكه.**

**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية<sup>3</sup>**

## جدوى الإجراءات التي تستجيب لقضايا التمايز بين الجنسين

يؤدي تحسين فرص وصول المرأة الريفية إلى الموارد والأسواق وإدراجها لها إلى تعزيز إنتاجية الأسر، وإلى تحقيق منافع مستدامة للاقتصاد عامة. وعلى الرغم من أن التجربة تدل على عدم وجود استراتيجية واحدة لقضايا التمايز بين الجنسين تصلح لجميع المجتمعات الريفية في العالم النامي، فإن هناك مجموعة من المبادئ والنهج التي ينبغي العمل بها عموماً عند تصميم السياسات والبرامج والمشاريع الزراعية.

**ضرورة وضع تدخلات تستهدف المرأة تحديداً.** إن التدخلات التي تستجيب لقضايا التمايز بين الجنسين وتؤثر بنجاح على الإنتاج والدخل وإدارة الموارد الطبيعية ككل، هي تلك التي توجه المساعدة الإنمائية نحو المرأة تحديداً. والاستهداف الصريح ضروري في القطاعات والمجالات التي تعاني فيها المرأة من الحرمان بسبب الأعراف المتعلقة بالجنسين وذلك لإطلاق عملية تغيير لإنهاء التمييز القائم على الجنس، وضمان إمكانية وصول المرأة إلى الموارد الأساسية.

- أفضى تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين إلى زيادة قدرها 50 في المائة في توظيف النساء وفي المساواة في الأجور، بعد أن تم في إطار مشروع الطرق والأسواق الريفية في بنغلاديش تخصيص 30 في المائة من الوظائف والمناصب الإدارية والتجارية للنساء، مما شكل حافزاً على تشكيل جمعيات للتعاقد مع النساء وربطات للتجار ومنشآت صغرية.

**ضرورة عدم استبعاد الرجال.** لا تعني الإجراءات التي تستجيب للتمايز بين الجنسين أنها لا تستهدف إلا النساء. بل إنه من الأفضل تصميم برامج قادرة على الوصول إلى الرجال والنساء، تراعي الأدوار والفرص المتميزة حسب الجنس. وتدلل القرائن على أن الحصول على دعم الرجال هو ضروري، وأحياناً حاسم أيضاً، من أجل نجاح المشاريع التي تستجيب للتمايز بين الجنسين. وغالباً ما يفضي اعتماد سياسة موظفين تراعي التمايز بين الجنسين في منظمة خدمية إلى تحسين فرص المرأة الريفية في الحصول على الخدمات، وإلى تعزيز إنتاجها ودخلها بشكل مستدام.

- ففي بنغلاديش، نفذت منظمة كير سياسة لتعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين، ووظفت نساء في 30 إلى 50 بالمائة من وظائف فرق المساعدة التقنية التي تستهدف الرجال والنساء على نحو سواء من أجل تحسين إنتاج الأرز والسمك.

الحيوانية مسؤولة عن خسارة 30 في المائة من الإنتاج الحيواني في البلدان النامية. والنساء اللاتي يقمن بتربية الحيوانات ولا يتمتعن بفرص الحصول على القروض أو المعلومات، هن عادة أكثر تعرضاً للمخاطر من الرجال. وكما في القطاعات الزراعية الفرعية الأخرى التي تتصف خصوصاً بتوزع العمل فيها حسب الجنس، فإن عدم استيعاب المعارف التقنية الأصلية التي تراكت لدى النساء جيلاً بعد جيل يمكن أن يؤدي بشكل واضح ومماثل، إلى زوال هذه المعارف في نهاية المطاف.

وبوسع الفرص الجديدة التي تتيحها السوق، إضافة إلى سلاسل القيمة المتغيرة والباذغة، أن تزعزع الأسس التقليدية لتوزيع العمل حسب الجنس. ولكن إذا ما أرادت المرأة أن تفيد من هذه الفرص، فإنها غالباً ما تحتاج إلى خدمات تنمية الأعمال. فملكية المرأة لمنشأة زراعية تمكنها من الخروج من دورها المعيشي التقليدي، والدخول في حيز مجز من السوق تنتج فيه أو تبيع منتجات زراعية تجارية. ومع هذا، فإن التجارة تحمل معها أخطارها بالنسبة للنساء اللاتي كثيراً ما يفقدن السيطرة على منشأتهن لصالح الرجال، ما أن تصبح هذه المنشآت مربحة. ولا أدل على ضرورة أخذ هذا الخطر بالحسبان من ما حدث في نيبال، عند أتجرة حليب الجاموس. فقد كانت النساء هناك يقمن عادة على رعاية الجواميس وعندما أصبح حليب الجواميس مادة تجارية ازدادت أعباء النساء (وتسرب العديد من البنات من المدارس للاعتناء بالجواميس) دون أن يصاحب الزيادة في العمل زيادة في دخلهن الشخصي.

تتوقف فرص حصول المرأة الريفية على خدمات مالية إلى حد كبير على توافر التمويل الصغري. وغالباً ما تكون قروض النساء أقل من قروض الرجال، حتى عندما تكون الأنشطة واحدة، والنساء غير ممثلات تمثيلاً كافياً في البرامج التي تمول القروض الكبيرة. التي بدونها لا تستطيع الأعمال أن تصمد بل غالباً ما تنهار لاضطرار أصحابها من النساء إلى شراء معدات أو مواد من نوعية متدنية. وتدلل البحوث أيضاً على أن التمويل الصغري يمكن أن يلقي بعبء تسديد الدين على النساء بينما يستخدم الأقرباء من الذكور القروض ولا يسهمون في ميزانية الأسر.

الساذج بأن فوائد النمو الاقتصادي تعود بشكل متساو على النساء والرجال، تتعامى عن القيود والفرص الخاصة بالتمايز بين الجنسين التي جرى توثيقها لأجيال عديدة. وتدل التجربة على أن مراعاة هذه القيود والفرص على مدى سلسلة القيمة يعزز احتمال معالجة جوانب القصور الناجمة عن علاقات القوة المتمايزة بين الرجال والنساء. وينبغي اعتبار أخذ هذه القيود والفرص في الحسبان مسألة حرص واجب وإن عدم مراعاة مجتمع التنمية لها مسألة تدعو للأسف الشديد، لا سيما وأن الدعوة لتعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين قائمة منذ مدة طويلة وأنها تستند إلى أسس تجريبية متينة. وقد أصبح استدراك هذا الإهمال حاجة ماسة في قطاع الزراعة أكثر منه في أي مجال آخر.

- عزز اعتماد مصرف التنمية الآسيوي لهذا النهج فرص عمل النساء في تربية وتسويق الحيوانات ودخلهن منها. وفي بلدان أفريقية عديدة حققت المصارف التجارية التي طورت منتجات وخدمات تستهدف صاحبات المبادرات الفردية، زيادة كبيرة في عدد المنشآت التي تملكها نساء. وقد أثبتت حاضنات الأعمال أنها يمكن أن تكون فاعلة في

وكان أن ارتفع الإنتاج بنسبة 40 في المائة، والدخل بنسبة 50 في المائة وتقلصت الفروقات بين الجنسين في مجالات التعليم وتوزيع العمل وتوفير الأغذية واتخاذ القرارات ضمن الأسر.

**ضرورة تشجيع الجهود الجماعية بين النساء.** يعتبر تشكيل مجموعات نسائية بهدف تعزيز الحقوق وفرص الحصول على الخدمات وسيلة معروفة من وسائل التمكين الاجتماعي والاقتصادي لأنها تتيح لأفرادها العمل كفريق لتعزيز الإنتاج والدخل. فالقرويات قادرات على تشكيل شبكات واتحادات شبكات واسعة قادرة على المطالبة بتحسين الخدمات والتأكيد على حقوق الأراضي وحقوق استخدام المياه. ويعتبر بناء القدرات ضرورياً لضمان مواصلة أعضاء المجموعات نشاطهن واضطاعهن بالمراكز الهامة القيادية وصاحبة القرار. وعندما تنظم المجموعات على نطاق واسع، يعزز نفوذ المرأة السياسي وتتوسع فرص مشاركتها في السياسة والانتخابات. وقد أنجز تنظيم المجموعات التي تركز على تحقيق منافع للنساء آثاراً إيجابية كبرى.

- في أندرا براديش، الهند، أصبح بالإمكان بفضل تنظيم ما يزيد عن ثمانية ملايين امرأة في مجموعات لمساعدة الذات حول مراكز شراء مجتمعية تجميع السلع المتفرقة وبيعه، وتحقيق رقم أعمال يزيد عن 120 مليوناً من الدولارات، في أربع سنوات، في إطار عملية خلقت فرصاً لما يزيد عن 10 000 قروي للعمل في إدارة سلاسل التوريد. وقد تجاوزت نسبة زيادة الدخل لبعض السلع 200 في المائة. وقد تولت النساء بنشاط الإدارة والتجارة في الأسواق الريفية، وعززن بقدر كبير مركزهن الاقتصادي والسياسي الاجتماعي في أسرهن ومجتمعاتهن.

**ضرورة توجيه المرأة نحو الربح.** كان توزيع العمل التقليدي حسب الجنس يوكل للمرأة المزارعة الإنتاج المعيشي لاستهلاك الأسرة. والسياسات والتدخلات التي تقبل هذا كأمر مفروض منه وتفترض أن الإنتاج التجاري هو مجال الرجال، ستهدر فرصاً كثيرة لاستغلال الطاقة الإنتاجية الهائلة المتوفرة لدى النساء. كذلك فإنها ستدفع ثمناً باهظاً من حيث تراجع تأثيرها على الفقر الريفي والأمن الغذائي. وإن السياسات التي تقوم على الإفتراس



عندما تشكل النساء أغلبية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن عدم إطلاق كامل قدراتهن في الزراعة يصبح عاملاً مساهماً في بطء النمو وانعدام الأمن الغذائي.

الزراعة من أجل التنمية، تقرير عن التنمية في العالم، 2008.

القروية للنساء، واعتبر أن تحقيق أهداف المشاركة والتمكين للمرأة هما شرطان مسبقان لانتقال المستفيدين إلى المراحل اللاحقة من دورة المشروع. لهذا تتمتع النساء بتمثيل واسع النطاق في كل هيئات اتخاذ القرار ضمن المنظمات القروية، وتعود مشاركة النساء بفوائد إيجابية على المشروع.

**ضرورة توظيف النساء وتدريبهن للقيام بمهام موفري الخدمات.** من أكثر السبل فعالية لتعزيز التوازن بين تقديم الخدمات وزيادة تعيين النساء كموظفات في الخطوط الأمامية لتقديم خدمات الإرشاد وتطوير الأعمال وحفظ البيئة والخدمات البيطرية.

• أثبتت سياسات التمايز بين الجنسين، التي تدرّب النساء والرجال على العمل معاً كموظفين في الخطوط الأمامية لدعم المنتجات، فعاليتها في برنامج ATMA في الهند وفي مؤسسة CIARA في فنزويلا. ويتطلب تكرار هذه المبادرات الناجحة تصحيح الخلل في التوازن بين الجنسين في كل المجالات، وفي مختلف أنواع التعليم والتدريب الزراعيين بالتزامن مع تقنيات وتدبير تميزية إيجابية من أجل زيادة عدد الطلبة والمدرسين والعاملين في الإرشاد الزراعي والباحثين والمديرين العارفين بتحليل قضايا التمايز بين الجنسين.

**إشراك المرأة الريفية في تصميم المنتجات والخدمات الابتكارية.** من شأن توظيف النهج التشاركية من أجل إشراك النساء في تصميم الخدمات المعدة لاستخدامهن وفي التخطيط

للخدمات التي تستهدفهن، أن يعزز تطوير التكنولوجيا ويوجه الخدمات لجعلها قائمة على الطلب وقريبة من مشغليها وزبائنها المحتملين. وتكفل مشاركة المرأة في تصميم تقنيات المياه والنقل والطاقة والتكنولوجيا الزراعية تلبية إحتياجاتها ومعالجة القيود التي تواجهها. ويعتبر هذا النهج فعالاً بوجه خاص من أجل تطبيق تقنيات تخفض أعباء النساء. وقد أدى إشراك المرأة في عمليات تشاركية لاستنبات النباتات، تأخذ في اعتبارها أفضليات النساء واحتياجاتهن، إلى إستنباط أصناف جيدة الأداء وإلى تعزيز معدلات اعتمادها. وقد تبين أن التمويل الريفي وخدمات الإرشاد ومنتجات وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تصل كلها إلى النساء على نحو أكثر فعالية عندما تؤخذ القيود القائمة على التمايز بين الجنسين في الاعتبار عند التصميم.

• توفر الطاقة البيولوجية فرصاً لتعزيز المساواة بين الجنسين عندما تكون مشاريعها صغيرة الحجم إنتاجاً وتقانة

مساعدة صاحبات المبادرات الفردية الفقيرات جداً على دخول السوق حين تصمم برامجها التدريبية واستشاراتها القانونية وقروضها وخدماتها التأمينية ومعلومات السوق بما يتلاءم مع احتياجات النساء.

**ضرورة حماية حقوق المرأة وسيطرتها على مكاسبها الاقتصادية.** كثيراً ما يتطلب ضمان احتفاظ المرأة بالسيطرة على الأصول الهامة المدرة للدخل توافر سياسات وأحكام خاصة – لا سيما وأن هذه السيطرة تتعرض للخطر عندما تتحول هذه الأصول إلى أنشطة تجارية مربحة تخري الرجال بالاستيلاء عليها. ومن شأن اللوائح التي تدافع عن سيطرة المرأة على القروض التي تحصل عليها في وجه مطالبات أفراد الأسرة الآخرين، أن تعزز فعالية التمويل الريفي كأداة للحد من الفقر. وينبغي أيضاً عند تصميم التدخلات وتخطيطها تقدير ومراعاة المخاطر المحتملة التي تتهدد إمكانات حصول النساء على الأصول الإنتاجية والسيطرة عليها، بما في ذلك عملهن وما يدره من دخل.

• وفي مجال التمويل الريفي ارتبطت اللوائح التي تحمي سيطرة النساء على القروض في وجه مطالبات أفراد الأسرة الآخرين بفعالية الحد من الفقر. وقد بينت بعض البرامج في الهند والبرازيل وكمبوديا ونيبال وغامبيا وهندوراس ونيكاراغوا أنه كلما ازداد عدد النساء اللاتي يملكن سندات ملكية، كلما تعززت سيطرتهم على حصصهن من أرباح المزارع والأعمال وسوق العمل. وتدل

الدراسات التي أجريت في أفريقيا والهند ونيبال وإكوادور وبنغلاديش واليمن ونيكاراغوا وبوليفيا وزمبابوي وباكستان وغامبيا أن تعزيز حقوق المرأة في الاستخدام المتعدد الأغراض للمياه يؤدي إلى رفع الكفاءة ويولد الدخل.

**ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيل النساء وإسماع صوتهن.** يمكن في العديد من المنظمات المختلطة بين الجنسين استخدام نظام الحصص لتعزيز تمثيل النساء وضمان مشاركتهن في قرارات الإدارة. وتشمل هذه المنظمات مجموعات المستخدمين ومنظمات المنتجين الريفيّة، ومجموعات موفري الخدمات ومجالس الإدارة، وهيئات رسم السياسات.

• يطبق مشروع تنمية المجتمع وتحسين سبل المعيشة في جيمديرية مبادئ التمايز بين الجنسين في كل عناصره. وقد خصصت نسبة 30 بالمائة من المناصب الإدارية في المنظمات

والصحة المهنيين، ونزاعات العمل، والنقابات. وأصبحت هذه المشاريع قوانيناً عام 2006.

### ملاحظات ختامية

يضم كتاب مصادر قضايا الجنسين في الزراعة إسهامات من أكثر من 100 مؤلف. وتغطي الوثائق المرجعية المدرجة في 16 جزءاً، 15 سنة من القرائن التجريبية من فوائد الممارسات الجيدة وعواقب الممارسات السيئة. وينبغي للسياسات والخطط الإنمائية أن تستند إلى التجربة. ولعل الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من مواد كتاب المصادر هو ذلك الذي يتصل بمدى إمكانية الاعتماد على الأسواق لتحسين وضع المرأة ولاستغلال إمكاناتها الإنتاجية. ومن الضروري التخلي عن أية أفكار تقول بأن الأسواق وحدها ستولد التغيير الاجتماعي الذي سيعود بالنفع على المرأة، أو أن المخاطر والفرص القائمة ضمن الأسواق هي محايدة بأي شكل من الأشكال إزاء قضايا التمايز بين الجنسين. فواقع الحال هو أن قدرة المرأة على المشاركة في الأسواق كأطراف اقتصادية رشيدة غالباً ما تخضع للمعايير والتوقعات القائمة على التقاليد. وفي هذا السياق تؤثر الأعراف وقواعد السلوك الاجتماعية تأثيراً شديداً على حرية المرأة في استكشاف الفرص الاقتصادية المنبثقة عن توسع الأسواق وتغيرها. ومع ذلك فإن التجربة تدل على أن معايير التمايز بين الجنسين ليست ثابتة وأنها قابلة للتفاوض — خاصة عندما تتغير الأوضاع الاقتصادية وتصبح الأدوار التقليدية غير قادرة على توفير مصادر عملية للمعيشة. ويتعين في هذه الأوضاع تحديداً إعادة تعريف الأدوار الجديدة. وقبل سبعة عشر عاماً، أكد فريق دراسة من البنك الدولي في إطار دراسة لقضايا التمايز بين الجنسين في الهند، أن "قوى السوق تتمتع بقدرة فائقة على التأثير على الأفكار المتصلة بقضايا التمايز بين الجنسين، وعلى رفع قيمة المرأة"<sup>5</sup>. ومع أن هذا الرأي، كما هو واضح، ليس جديداً، فإنه يحتاج إلى إضافة أساسية هي أن قدرة المرأة لا تتحقق تلقائياً فقد أثبتت التجربة أن قدرة المرأة على القيام بدور اقتصادي رهن بتنمية هذه القدرة لهذه الغاية وأنه لا بد من توافر شروط مسبقة معينة قبل أن تثمر هذه القدرة.

والمرأة الواثقة من قدرتها على تأكيد حقوقها هي المؤهلة أكثر من غيرها للتفاوض بنجاح على دورها الجديد الذي ما أن تحصل عليه إلا وتجد الحافز على توظيف وقتها وممتلكاتها في أنشطة إنتاجية مدرة للدخل. والمرأة التي تتمتع بمهارات مطلوبة في السوق وبفرص الوصول إلى الموارد، والخدمات المتصلة بسبل

تحسن عمل المرأة وتنهض بصحتها. وقد استهدفت بعض المشاريع الناجحة في كل من نيبال وكوستاريكا وزامبيا ومالي وتنزانيا النساء بوصفهن منتجات لأنواع الوقود البديلة. ومن الضروري اعتماد سياسات تدعم على صعيد لا مركزي، إنتاج واستخدام أنواع الوقود البديلة المحلية كصناعة قابلة للبقاء تجارياً وقائمة على السوق. ويبين مشروع MARENASS في بيرو أهمية الجمع بين الممارسات المتعددة التي تستجيب لقضايا التمايز بين الجنسين من أجل تقريب الابتكارات الزراعية من نساء الريف الفقيرات. وقد أوكلت إلى المجموعات المجتمعية المشاركة في المشروع مسؤوليات التخطيط وتوفير الموارد المالية وتصميم التقنيات المناسبة للظروف المحلية وتوريد المدخلات وتوفير المساعدة التقنية وتدريب المزارعين لبعضهم البعض. وشاركت النساء بنشاط في هذا المشروع الذي حقق نتائج مستدامة وواسعة النطاق.

**تعزيز الاستثمار في البحوث وفي تقديرات الأثر السليمة.** من شأن المعرفة المستخرجة من البحوث أن تثرى العمليات السياسية. وينبغي الإشارة إلى أهمية التقديرات القطرية لقضايا التمايز بين الجنسين والمساعدة التقنية والأنشطة التحليلية والاستشارية التي توفر المعلومات ذات الفائدة كرسم السياسات وإدارة الأعمال التشغيلية. وتتمتع منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي بميزة نسبية كبيرة في الاضطلاع بهذه الأنشطة. ومع ذلك فلا مبرر لقيامها بها ما لم يكن هناك طلب عليها من البلدان وأسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن هذه التوصيات ستترجم إلى سياسات محسنة.

• أثبتت دراسة أجريت في فيتنام باستخدام أداة التحليل المعروفة باسم تجربة محاكاة خيارات تقليص الحجم أن الموظفين المسرحين يفدون من تعويضات المبالغ المقطوعة أكثر مما يفدون من تعويضات نهاية الخدمة المعتادة. واستناداً إلى هذه النتيجة عدلت الحكومة الفيتنامية مساعدتها الإجمالية خلال تنفيذها لبرنامج تقليص حجم المنشآت الحكومية بحيث أصبحت تضم مكونات من المبالغ المقطوعة المعتبرة. وفي أوغندا تم إنشاء تحالف لقضايا التمايز بين الجنسين لمساندة تنفيذ توصيات تقدير قضايا الجنسين والنمو المدعومة من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي. وبعد حملة لاستقطاب الدعم نظمها التحالف جرى إدراج توصيات تقدير قضايا الجنسين والنمو في أربعة مشاريع قوانين لإصلاح قانون العمل تشمل الاستخدام، والسلامة

حصولها على حصة من مكاسب النمو الاقتصادي. وسيحتاج العديد من النساء في هذه البلدان إلى المساعدة من أجل الخروج من الزراعة إلى الاقتصاد غير الزراعي. أما النساء اللاتي سيبقين في ميدان الزراعة، فإنهن سيفقدن من المساعدة التقنية والموارد التي ستمكنهن من التحول إلى إنتاج منتجات زراعية عالية القيمة، مما سيؤدي إلى حد كبير سد الفجوة المتزايدة بسرعة بين الدخل الريفي والحضري، التي تتسبب في صراعات اجتماعية وتزعزع الاستقرار السياسي في كثير من أرجاء آسيا وشمال أفريقيا. وفي الاقتصادات النامية التي يتسم أغلبها بالطابع الحضري في بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا الوسطى يعتبر تمكين المزارعات من القيام بدور الموارد المباشرة إلى أسواق الأغذية الحديثة عاملاً أساسياً في القضاء على الفقر المزعج المستشري في المناطق الريفية. وفي كل "عوامل الزراعة" الموصوفة في التقرير عن التنمية في العالم 2008، نجد أن أدوار النساء تختلف عن أدوار الرجال لذلك فإن فهم قدرات النساء وكيفية استغلالها شرط حيوي للتخطيط السليم ولوضع السياسات المطلقة.

ولهذا كله، يُحث صانعو السياسات والمخططون والعاملون في مجال التنمية النشطون في المجتمعات الريفية من البلدان النامية على استخدام كتاب مصادر قضايا الجنسين في الزراعة كمرجع ومورد من أجل الوصول إلى النساء في سياق سبل معيشتهم.

العيش، هي المؤهلة أكثر من غيرها لانتهاز الفرص الاقتصادية وهي التي غالباً ما ستسيطر على نسبة من دخل الأسرة تكفي لإعطائها وزناً في قرارات الأسرة الاقتصادية. والمرأة التي تتمتع بفرص الوصول عن طريق وسائل الاتصال إلى المعلومات المتعلقة بتقلبات الطلب في الأسواق البعيدة هي المؤهلة أكثر من غيرها لاتخاذ القرارات الاستثمارية على الصعيد الوطني بشأن كيفية توظيف عملها.

النمو الزراعي وزيادة دخل المرأة هما مجالا التنمية الاقتصادية، اللذان ثبت أنهما يؤثران تأثيراً بالغاً على الفقر. لهذا تتمتع السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة إنتاج المزارعات وتعزيز دخلهن بقدرتها على تحقيق التآزر بين القوى الفاعلة المضادة للفقر في الاقتصادات القائمة على الزراعة في بلدان الدخل المنخفض. ويتطلب استخدام الزراعة في هذه البلدان أساساً للنمو الزراعي "ثورة إنتاجية في زراعة الحيازات الصغيرة"، وهو قطاع الاقتصاد الريفي الذي تقوم فيه المرأة بالدور الأبرز<sup>3</sup>. أما في الاقتصادات الانتقالية التي تتراجع فيها حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي فإن أسواق العمل تفرض اشتراطات متغيرة على العمال وبشأن المهارات المطلوبة منهم لكسب الرزق. وفي هذا السياق سيشكل إعداد المرأة لشغل مراكز معينة على مدى سلسلة القيمة ولممارسة العمل المجزي خطوة هامة نحو ضمان

<sup>1</sup> الزراعة من أجل التنمية. تقرير عن التنمية في العالم 2008، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2007.

<sup>2</sup> كتاب مصادر قضايا الجنسين في الزراعة. هو إصدار مشترك عن إدارة الزراعة والتنمية الريفية في البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. أنظر العنوان الإلكتروني: [www.worldbank.org/genderinag](http://www.worldbank.org/genderinag).

<sup>3</sup> IFAD Gender web site at <http://www.ifad.org/gender>

<sup>4</sup> The FAO Gender Action Plan 2002-2007

<sup>5</sup> *Gender and Poverty in India*. A World Bank Country Study, Washington, DC.1991

<sup>6</sup> *Women Feed the World*. Presentation in FAO Gender SD at [http://www.fao.org/sd/pel\\_en.htm](http://www.fao.org/sd/pel_en.htm)